معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (251)

الاقتصاد الأخضر
ودوره فى التنمية المستدامة

الباحث الرئيسى

د.حسام الدين نجاتى

فبراير 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الإقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة

أكتوبر 2012

فريق البحث:

أ.د.محمد سمير مصطفى **مستشار–** مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(عضو)**

أ.د.نفيسة أبو السعود **مستشار–** مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(عضو)**

د.حسام الدين نجاتى مدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(باحث رئيسى)**

د.هبة صالح مغيب خبير– مركز دراسات الإستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات **(عضو)**

م.زينب محمد نبيل الصادى **باحث–** مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(عضو)**

أ/كريمة محمد الصغير **باحث–** مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(عضو)**

أ/أحمد إبراهيم عبد الحميد **باحث مساعد–** مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية **(عضو)**

السيدة/لطفية مصطفى عثمان **سكرتيرة المركز**

<u>مستشار البحث</u> **أ .د. على نصار**

تقديم

نظرا لسيطرة فكرة الإقتصاد الأخضر على الفكر البيئي بشكل خاص والتنموى بشكل عام , وإهتمام المجتمع الدولى بالأفكار التى تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل و توجيه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما يؤدى الى كفاءة إستخدام الموارد وإحداث نمو فى الدخل والتوظف مع تضمين البعد الإجتماعى فى كافة الأنشطة ذات العلاقة وبالتالى الإسراع بتحقيق اهداف التنمية المستدامة, فقد إهتم هذا البحث بمضمونية الإقتصاد الأخضر كأداة وقاطرة للتنمية المستدامة وحاول تقديم شرح لهذا الفكر وما يرتبط به من قضايا , كما حاول أيضا إيجاز اللقاءات والدراسات والمناقشات التى تمت حول هذا الموضوع خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) فى يونيو 2012 الذى ركز على موضوع الإقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة . وقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر رؤية مشتركة تشير الى أن الإقتصاد الأخضر لا يعتبر بديلا للتنمية المستدامة ولكنه أداة أساسية لتيسيرتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعى الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية.

إن هذا البحث يعتبر خطوة فى مشوار طويل يهدف فى النهاية الى الإستفادة من مضمون فكر الإقتصاد الأخضر وتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد المصرى من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الإقتصاد الأخضر الذى يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية فى ظل الظروف البيئية للمجتمع المصرى.

يتقدم فريق البحث بالشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور على نصار مستشار البحث على مجهوداته ودعمه و رعايته لهذا البحث

قائمة المحتويات

مقدمة : 5

ملخص البحث 8

الفصل الأول إطار مفاهيمى حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة 14

أولا : مفهوم الاقتصاد الأخضر و خلفية تاريخية : 14

ثانيا : التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر 20

ثالثا :بعض التوجهات بشأن الإقتصاد الأخضر (فى نقد الإقتصاد الأخضر): 21

رابعا :مؤشرات الاقتصاد الاخضر 25

الفصل الثانى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) 29

أولا :الأعمال التحضيرية للمؤتمر : 29

ثانيا : الوثيقة الختامية لمؤتمر المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ 20): 40

الفصل الثالث : تجارب وخبرات بعض الدول فى مجال الاقتصاد الأخضر 53

أولا : السياسات والمشروعات التي اتبعتها بعض الدول للتقدم باتجاه الاقتصاد الاخضر 53

ثانيا : قصص نجاح فى التوجه للاقتصاد الأخضر 55

ثالثا: بعض تجارب التنمية المستدامة..... 60

رابعا: الاقتصاد الأخضر يستجيب للأزمة الاقتصادية 53

الفصل الرابع :بعض القضايا ذات العلاقة بالإقتصادالأخضر 67

أولا : التشريعات البيئية والاقتصاد الأخضر..... 67

ثانيا : تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وارتباطها بالإقتصاد الأخضر:..... 76

ثالثا :التحديات المجتمعية للاقتصاد الأخضر..... 78

رابعا : الناتج المحلى الاجمالى الأخضر..... 80

الفصل الخامس دور الإقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة لمصر و متطلبات التحول إلى اقتصاد أخضر 82

المراجع:..... 96

ملحق (1) تعريفات أساسية 99

ملحق 2 تجارب وخبرات بعض الدول فى مجال الإقتصاد الأخضر 104

الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة

مقدمة :

هناك علاقة تبادلية قوية بين الاقتصاد والبيئة، وهذه العلاقة أساسية لعمل واستمرار كل منهما فالاقتصاد يتواجد عادة ضمن نظام ديناميكى ومفتوح يمثل جزءا من النظام البيئى الكلى. يعتمد الاقتصاد لتوفير الاحتياجات البشرية المتزايدة على الموارد الطبيعية، فالنشاط الاقتصادى يقوم بالدرجة الأولى على إستغلال الموارد المتاحة وتمثل البيئة مصدر هذه الموارد كما تمثل أيضا الوسط الذى يتم فيه تصريف مخلفات العمليات الاقتصادية المختلفة سواء كانت الإنتاجية أو الاستهلاكية. وعادة ما تتمتع البيئة بقدرة ذاتية على التخلص من هذه المخلفات إذا كانت هذه المخلفات عند مستويات معقولة من التلوث. تعتمد البيئة على الاقتصاد لتوفير الإمكانيات اللازمة لحماية البيئة وتحسين نوعيتها ومن ثم فإن أى ضرر يلحق بالبيئة نتيجة سوء استخدام الموارد أو تلويثها يؤثر سلبا على هذه الموارد وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادى.وبالتالى يعتمد وجود النشاط الاقتصادى وقدرته على النمو والاستمرار على قدرة النظام البيئى على توفير الموارد وتصريف المخلفات.

وعلى الجانب الآخر يفرض النظام الاقتصادى, بأنشطته المختلفة, على البيئة مجموعة من الضغوط مثل ملوثات الهواء والماء والتربة– غازات الاحتباس الحرارى– مستنزفات طبقة الأوزون– الاستنزاف الإيكولوجى واحتمال انقراض الكائنات الحية– استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة– النفايات الصلبة والنفايات الخطرة.

وقد كان لتقرير (نادى روما (حدود النمو) عام 1972) – عن المأزق الذى تواجهه البشرية، بفعل نضوب الموارد الاقتصادية والنمو المتسارع للسكان فى مستقبل قريب، أقرب بكثير مما يتوقعه الكثيرون– الفضل فى انتقال وعى العالم من مرحلة البيئة المفتوحة إلى مرحلة البيئة المغلقة. وإلى ذلك صك تقرير(مستقبلنا المشترك) الذى خرج عن لجنة برونتلاند مضمونية التنمية المستدامة التى أكدتها المؤتمرات التالية لذلك خاصة المؤتمر الذى عقد فى جوهانسبرج فى 2002 حيث اتفق على مفهوم التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم. أو تلك التنمية التى تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. تلك العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادى يتلائم والقدرات البيئية، من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هى عمليات متكاملة وليست متناقضة.

ومن تلك المضمونية انبثق الاقتصاد البيئى والاقتصاد المستدام الذى يركز إطاره العام –الذى يشكل جملة السياسات الاقتصادية – على المبادئ والأسس البيئية, وتلى ذلك الإقتصاد الأخضر. وعليه فإن الاقتصاد الأخضر هو مدى تترابط فيه الحلقات الحيوية بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة وفى هذا المدى تحدث تحولات العمليات الإنتاجية وأنماط الإنتاج والاستهلاك– ونحن نسهم فى تقليل المخلفات المتبقية للوحدة المنتجة وكذا الحفاظ على الموارد وخفض التلوث والإنبعاثات الملوثة – التى من شأنها تنشيط وتنويع الاقتصاديات وإيجاد فرص العمل اللائقة والترويج للتجارة المستدامة وتقليل حدوث الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية وأوضاع توزيع الدخل.

فى كانون الأول/ديسمبر **2009** وبعد حدوث الأزمات العالمية الثلاث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(مؤتمر ريو +**20**) حيث دعا قرار الجمعية العامة رقم **64/236** مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة النظر فى القضايا التالية:

- تجديد الالتزام السياسى بالتنمية المستدامة.
- تقييم التقدم المحرز والثغرات فى التنفيذ.
- مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.
- الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة.
- الاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وتم الإتفاق على أن يركز مؤتمر ريو+**20** على الموضوعين الأخيرين:**1**– الاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.**2**– الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة.

إهتمت جميع الدول بفكرة المؤتمر وبموضوع الإقتصاد الأخضر, وأيدها الكثيروانتقدها الكثير أيضا. كذلك إهتمت مصر بموضوع الإقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة وقامت بمبادرات فى هذا الشأن من أجل بناء منظومة إدارية متكاملة تشمل ضمن مكوناتها حزمة من السياسات والتشريعات. يشكل قطاع السلع والخدمات البيئية دون شك إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر.

ونظرا لسيطرة فكرة الإقتصاد الأخضر على الفكر البيئي بشكل خاص والتنموى بشكل عام, وإهتمامه بالإمكانيات التى تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل فيزيد إنتاجية الموارد وبخاصة الطاقة والمياه إلى أقصى حد ممكن مع خفض التلوث وتقليل النفايات، وبالتالى توجيه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما يؤدى الى كفاءة إستخدام الموارد وإحداث نمو فى الدخل والتوظف مع تضمين البعد الإجتماعى فى كافة الأنشطة ذات العلاقة, وعلى الجانب الآخر هناك انتقادات لهذا الفكر

ورؤى مختلفة, لذلك , فإن هذا البحث يعتبر خطوة فى مشوار طويل يهدف فى النهاية الى الإستفادة من مضمون فكر الإقتصاد الأخضر وتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد المصرى من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الاقتصاد الأخضر الذى يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية عن طريق الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية فى ظل الظروف البيئية للمجتمع المصرى. وتتمثل الأهداف الفرعية لهذا البحث فيما يلى:

1- توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية المستدامة .
2- عرض رؤى وخبرات جهات مختلفة بشأن الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة
3- عرض ومناقشة بعض القضايا ذات الإرتباط بتحقيق الاقتصاد الأخضر وبالتالى التنمية المستدامة .
4- عرض بعض متطلبات وفوائد التحول إلى اقتصاد أخضر

إعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلي للمرجعيات والأدبيات المختلفة التى تناولت موضوع الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة وما يرتبط بها من قضايا ومؤشرات قياس, ومن خلال هذا التحليل يمكن الوصول الى الأهداف المذكورة.

ملخص البحث

إعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلي للمرجعيات والأدبيات المختلفة التى تناولت موضوع الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة وما يرتبط بها من قضايا ومؤشرات قياس لتحقيق الأهداف الآتية:

1- توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية المستدامة .
2- عرض رؤى وخبرات جهات مختلفة بشأن الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة
3- عرض ومناقشة بعض القضايا ذات الإرتباط بتحقيق الاقتصاد الأخضر وبالتالى التنمية المستدامة .
4- عرض بعض متطلبات وفوائد التحول إلى اقتصاد أخضر لمصر.

.وقد تم عرض هذا البحث فى خمسة فصول كما يلى :

الفصل الأول : إطار مفاهيمى حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة : تناول هذا الفصل مفهوم الإقتصاد الأخضر وتطوره ومؤشراته والنقد الموجه إليه, وكذلك مفهوم التنمية المستدامة والإرتباط بينهما. وقد أوضح هذا الفصل أن الاقتصاد الأخضر ليس توجها بيئيا فقط ولكنه مهمة تنموية يشارك فيها جميع القطاعات, يلعب فيها العلم والتكنولوجيا دورا هاما وهو لا يحل محل التنميَّة المُسْتَدَامة؛ بل أنَّ هناك فهمًا مطردًا بأنَّ تحقيق الاستدامة يرتكزُ على إصلاح الاقْتِصَاد. وقد تطور مفهومَ الاقْتِصَاد الأخضر و لم يعد يقتصر على المنظور المُتَعَلِّق بتغيُّر المناخ وخفض انبعاثات الكربون ، ليصبح أكثر شمولاً حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لِمُواجهة تحدِّيَّات الإدارة البيئيَّة كافة وبالتوازي توسَّع مفهومُ مُبادرات الاقْتِصَاد الأخضر من تحقيق النمو الاقْتِصَادي الأخضر على المدى القصير، ليشمل إِسْتِرَاتِيجيًا وضع نماذج التنميَّة الإقْتِصَادية في إطارِ تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنميَّة المُسْتَدَامة على المدى الطويل. إن تخضيرالإقتصاد من شأنه الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

بالنسبة للموقف بشأن الإقتصاد الأخضر: هناك موقفان متعارضان تجاه تطبيق الاقتصاد الاخضر وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة، الموقف الأول تتبناه منظمات الامم المتحدة المختلفة وبصفة خاصة برنامج الامم المتحدة للبيئة والذي تبني الدعوة لتطبيقات الاقتصاد الأخضر منذ عام **2008** ومن ثم توالت أنشطة منظمات الأمم المتحدة في هذا الاتجاه حتى إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامةريو +**20**) الذي ركز على مناقشة دور الاقتصاد الأخضر فى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومراجعة الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة. على الجانب الآخر، أخذت بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، موقفاً معارضاً لتطبيق الاقتصاد الاخضر لما يرونه من آثار معوقة لعمليات التنمية في الدول النامية حيث الفارق الكبير فى القدرات المالية بين الدول النامية وتلك المتقدمة والتى تقدم دعم

مادى كبير لشركاتها للبحوث والتطور لإنتاج تكنولوجيا مراعية للبيئة بما يحد من القدرات التنافسية للدول النامية، ذلك بالاضافة الى إحتمال قيام بعض الدول المتقدمة أو الشركات الكبرى بفرض معايير بيئية على الصادرات والواردات, أو استخدام عدم التوافق البيئى للتمييز بين منتجات الدول المختلفة بهدف سيطرة بعض الدول المتقدمة على الأسواق وإمكانية دخول أسواق جديدة، أو وضع عقوبات تجارية أو اقتصادية في حال عدم الالتزام بمعايير الاقتصاد الاخضر بما يزيد من خلل ميزان مدفوعات الدو ل النامية أو يحد من قدراتها على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لتحقيق التنمية.

أما بالنسبة لمؤشرات قياس الإقتصاد الأخضر فقد بذلت مجهودات فى هذا الشأن من عدة جهات منها لجنة التنمية المستدامة ومنظمة الغذاء العالمية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وفى النهاية يمكن القول بأن مؤشرات الإقتصاد الأخضر هى مؤشرات إختيارية للدول ولكنها تندرج تحت ثلاثة فئات من المؤشرات : مؤشرات إقتصادية ومؤشرات بيئية ومؤشّرات بشأن مسار التقدّم والرفاه الاجتماعي . على كل دولة أن تحدد المؤشرات داخل كل فئة بما يناسب ظروفها الوطنية .

الفصل الثانى :تناول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) : بناء على قرار الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيّم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 يركّز على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة, قامت العديد من الجهات بمجهودات فى سبيل التحضير لهذا المؤتمر منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الإسكوا بالتعاون مع هيئات عربية وإقليمية.

أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا قدم فيه الاقتصادات الخضراء علي انها قاطرة جديدة للنمو، وأنها تولِّد فرص عمل كريمة، وأنها حيوية للقضاء على الفقر المستمر. كما ذكر التقرير أيضا أن الطلب العالمي على الطاقة بحلول عام 2050 متوقع أن يقل بنسبة تبلغ نحو 40 في المائة بفضل حدوث تقدم كبيرة في كفاءة الطاقة, تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنحو الثلث بحلول عام 2050 مقارنة بالمستويات الحالية بالإضافة الى توفير فرص عمل جديدة ستتجاوز بمرور الوقت الخسائر في فرص عمل "الاقتصاد البني"، لاسيما في قطاعات الزراعة والمباني والطاقة والغابات والنقل.

تولت الاسكوا الإشراف على التحضيرات الإقليمية لمؤتمر+20 بالتنسيق مع الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية وهيئات عربية وإقليمية ونظمت عدد من اللقاءات الإقليمية وورش العمل الاستشارية ودورات بناء القدرات. وقد عقدت الدول العربية سلسلة من الاجتماعات التحضيرية أسفرت عن مجموعة من التوصيات الرئيسية منها تشجيع الحكومات العربية على تبنى مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتهيئة مناخ استثمارى لجذب

المشاريع والتكنولوجيات ووضع أطر مؤسسية لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر, وأن برنامج عمل الاقتصاد الأخضر هو برنامج واسع النطاق يهتم بجميع النواحى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن ثم يجب تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر بعد ترتيب الخطوات بحسب الأولوية فى القطاعات الرئيسية التى تؤثر فى المجتمعات العربية على المدى القصير خاصة الشباب والنساء والفقراء..

عرضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا (الإسكوا) أن الشروط الأساسية للإنتقال الى الإقتصاد الأخضر فى المنطقة العربية تتضمن:

- **تعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية والأجندة الإقليمية**
- **مشاركة القطاع الخاص**
- **تعزيز دور المجتمع المدنى وتشجيع الشراكات**
- **الربط بين نظام الابتكار والبحث والتطوير**
- **تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهنى**
- **نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة فى التمويل**
- **تشجيع التكامل الإقليمى وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

أعلن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الصيغة النهائية للاعلان الوزارى العربى حول المؤتمر والذى أكدوا فيه عزمهم على السعى جاهدين إلى الإلتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبذل كافة الجهود لتحقيقها وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة .

فى نهاية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة صدرت الوثيقة الختامية والتى تضمنت الالتزام بالتنمية المستدامة وتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح الأجيال الحالية والمقبلة والتأكيد على أن الناس هم محور التنمية المستدامة و التأكيد أيضا على أهمية الحرية والسلام واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و أهمية الحكم الرشيد وسيادة القانون . كما أكد المؤتمر على أن أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة هو الاقتصاد الأخضر، والذى يجب أن يسهم فى القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى المطرد وتحسين رفاهية الإنسان وخلق فرص عمل لائقة للجميع مع الحرص على استمرار النظم الأيكولوجية لكوكب الأرض فى تأدية وظائفها على نحو سليم مع مراعاة أن تكون سياسات الاقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة متسقة مع القانون الدولى وأن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية وأن تكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدى وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات، مع قيام الحكومة بدور قيادى إلى جانب مشاركة جميع الأطراف المعنية مثل المجتمع المدنى وأن تعزز التعاون الدولى والإبتكار ونقل التكنولوجيا

وكذلك الأنشطة الإنتاجية التى تسهم فى القضاء على الفقر فى الدول النامية. تضمنت الوثيقة الختامية أيضا مواضيع ومجالات العمل ووسائل التنفيذمن حيث النواحى المالية والتكنولوجيا والبشرية وغيرها.

وقد توافقت الوثيقة النهائية الى حد كبير مع ما جاء بالإعلان الوزارى العربى حول المؤتمر خاصة بشأن:

- **تعريف الاقتصاد الأخضر كأداةً لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها.**
- **أهمية احترام سيادة الدول على مصادرها الطبيعية وعدم وضع عوائق او التزامات تحد من الصادرات أو الأنشطة الانتاجية التى تحقق التنمية المستدامة .**
- **عدم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر كنموذج موحد يطبق على الكل، أو كذريعة لخلق حواجز تجارية ومعايير بيئية يصعب تنفيذها**
- **التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، وبما يتناسب والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وباعتماد السياسات المناسبة**

الفصل الثالث: تجارب وخبرات بعض الدول فى مجال الاقتصاد الأخضر: تناول هذا الفصل عرض موجز لبعض المجهودات التى قامت بها بعض الدول – فى صورة برامج أو سياسات أو مبادرات – لتحقيق تقدم فى إتجاه الاقتصاد الأخضر أو في اطار التنمية المستدامة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة. كثير من هذه التجارب كانت فى مجال الطاقة حيث خصصت الدول ميزانيات كثيرة للتقدم فى هذا المجال ضمن سياسات تخفيض إنبعاثات غازات الدفيئة و حماية البيئة من الآثار الخطيرة المحتملة الحدوث أو لتحقيق التنمية المستدامة. دول أخرى حققت إنجازات فى مجال الزراعة المستدامة وأخرى فى مجال التنمية العمرانية , الغابات , إدارة المياه , النقل , إدارة المصايد أو تنمية القوى العاملة. بعض هذه التجارب في قطاعات معينة تم تنفيذها في اطار التنمية المستدامة بينما تم تنفيذ بعض التجارب في قطاعات اخري نحو التوجه للاقتصاد الأخضر علي الجانب الاخر تم تنفيذ بعض التجارب في قطاعات اخري تحت مظلة الإقتصاد الأخضر وأيضا تحت مظلة التنمية المستدامة مما قد يعطي انطباعا بتداخل المفاهيم بين التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر او قد يدل علي فهم عميق لتكامل المفهومين .

الفصل الرابع :بعض القضايا ذات العلاقة :تناول هذا الفصل قضايا التشريعات والتكنولوجيا والتحديات المجتمعية وحسابات الموارد الطبيعية.

1–إن وضع ودعم مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية يحتاج أطر تشريعية ملائمة وقد يتطلب الأمر إعادة مراجعة قانون البيئة الوطنى ولائحته التنفيذية فى ضوء ما يتم الاتفاق عليه بشأن الاقتصاد الأخضر والواقع المصرى وبالتركيز على :

- **تأكيد سيادة الدولة على مواردها الطبيعة وعدم وضع عوائق او التزامات.**
- **التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية.**
- **اعتماد السياسات المناسبة.**
- **وضع أدوات لتحفيز القطاعات المختلفة على تنفيذ أنشطة فى مجال الإقتصاد الأخضر متضمنتا الثواب والعقاب .**

2–إن التشريع البيئى وحده لا يعتبر دليلا على توفير متطلبات تحقيق هدف التحول إلى اقتصاد أخضر ولكن المهم فعالية تنفيذ هذا التشريع أو بمعنى آخر القدرة على التنفيذ السليم العادل لهذا التشريع على جميع المستويات, ويستلزم ذلك التوعية بالقانون ومحتوياته ودور الأفراد والجهات المختلفة وحقوقها وواجباتها – وتوفير مقومات ومتطلبات التنفيذ العادل من قوى بشرية وبنية مؤسسية وبنية فنية موائمة ونظم معلومات مصادر تمويل وحوافز وغيرها

3–يحتاج الأمر أيضا إدخال وتطبيق مفهوم حسابات التكاليف البيئية و حساب تكلفة الموارد الطبيعية وإدماجها ضمن الحسابات القومية خاصة حسابات الناتج المحلى بإعتبار أن هذه الموارد ليست سلع عديمة السعر مع مراعاة الظروف الإجتماعية , وأخذها فى الإعتبار عند إجراء دراسات الجدوى البيئية للأنشطة المختلفة وأيضا فى الحسابات الإقتصادية بحيث يدخل ذلك المفهوم على مستوى الشركات والمؤسسات بالإضافة للمستوى القومى.

4–تتضمن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة الاستخدام الرشيد للأدوات التقنية وتطوير التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيات الإنتاج الأنظف التى تؤدى إلى تعظيم كفاءة استخدام الموارد بما يضمن الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الملوثة للبيئة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما ونوعا.تعتبر التكنولوجيا النظيفة أحد عناصر الإقتصاد الأخضر. ويندرج تحت هذا المسمى أى تكنولوجيا مقتصدة فى استهلاك الموارد الطبيعية أو تعمل على حمايتها وحسن إدارتها مثل استبدال الوقود الأحفورى بالغاز الطبيعى وتعظيم الإستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

الفصل الخامس: دور الإقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة لمصرو متطلبات التحول :

فى ضوء ما تم مراجعته فى الفصول السابقة تم صياغة متطلبات التحول فى مجالات: التوعية , الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية , تطوير وتفعيل القوانين الوطنية , تطوير وتفعيل سياسات مناسبة , صياغة

مؤشرات قياس ملائمة , مشاركة القطاعات المختلفة , تشجيع ودعم الإستثمار فى أنشطة الإقتصاد الأخضر من خلال سياسات وقوانين محفزة , دعم الإبتكار والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا , والتدريب بناء القدرات ذات الصلة التى يمكنها المشاركة فى عملية التنمية والتخطيط والتنفيذ السليم مما يسهم فى توفير فرص للعمل اللائق وفرص للأنشطة الأخضر.

عرض هذا الفصل أيضا محاور عمل الحكومة المصرية من أجل تحقيق مستويات متزايدة من التنمية المستدامة والتوجيه الى سياسة الإقتصاد الأخضر الأقل إعتمادا على الكربون , وحزمة البرامج فى قطاعات الطاقة , الصناعة , النقل , الزراعة والتدابير المؤسسية لكل ذلك.

وفى النهاية عرض البحث أمثلة لبعض فرص الإستثمار فى مصر للتوجه للإقتصاد الأخضر للإسراع بتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول
إطار مفاهيمى حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة[1]

يتناول هذا الفصل مفهوم الإقتصاد الأخضر وتطوره ومؤشراته والنقد الموجه إليه, وكذلك مفهوم التنمية المستدامة والإرتباط بينهما. أما المفاهيم المرجعية ذات العلاقة الأساسية بالإقتصاد الأخضر فقد تم عرضها بشئ من التفصيل فى ملحق (1).

أولا : مفهوم الاقتصاد الأخضر و خلفية تاريخية :

حتى وقت قريب لم يقدر للعلاقة بين العلوم الاقتصادية وعلوم البيئة أن تتوثق بشكل كاف، على أن المشكلات العالمية التى يفسرها الكثير من الممارسات الاقتصادية والبيئية والسكانية الخاطئة المنهج قد أدت إلى توثيق هذه العلاقة وتأكيدها بشكل بارز وبات مؤكدا أن كثيرا من التقنيات المعاصرة التى ابتكرها الإنسان قد ساهمت بشكل حاد فى تلويث البيئة وتقصير أجل نفاذية الموارد الطبيعية (اختراع المبيدات– المطاط الصناعى– الأسمدة الصناعية– اللدائن– المواد الكيميائية الخطرة وما ينتج عنها من النفايات).

- **كان لتقرير "نادى روما 1972– حدود النمو" عن المأزق(2) الذى تواجهه البشرية بفعل نضوب الموارد الاقتصادية والنمو المتسارع للسكان فى مستقبل قريب أقرب بكثير مما يتوقعه الكثيرون,الفضل فى انتقال وعى العالم من مرحلة البيئة المفتوحة إلى مرحلة البيئة المغلقة. حيث ساد فى العقود الأولى من القرن العشرين الاعتقاد بأن المزيد من الإنتاج يزيد من الاستهلاك، ولكن بعد اقتراب أجل النفاذية لكثير من الموارد الطبيعية لكوكب الأرض تبين للعلماء حقيقة هذا الكوكب فى كونه بيئة مغلقة لا تسمح للعمليات الاقتصادية باستغلالها بشكل سرمدى وأن هذا الاستغلال لابد وأن يكون له حدود ومن ثم ضرورة خضوع النشاط الاقتصادى للضوابط الطبيعية. وهنا تظهر ضرورة ابتكار مناهج وطرق جديدة لتقييم هذه الضوابط وآثارها المترتبة على مسار ومستقبل الأنشطة الاقتصادية.**
- **فى ضوء الفهم السابق نشأت حركات الخضر الرافضة للحضارة الصناعية ومدارسها وأدواتها وإدارتها التى خلقت نوعا من الاستهلاك البشرى المجنون الذى يمكن أن يؤدى بالبشرية,إلى مشاكل كارثية مثل الدفيئة العالمية– انقراض الأنواع– استهلاك الغابات (التى هى مخازن الأكسيجين).**

[1] شارك فى إعداد هذا الفصل : أ.د. محمد سمير مصطفى , د. هبة مغيب , أ. كريمة الصغير , م. زينب الصادى

[2])دونيليا ميدوز وآخرون(ترجمة محمد مصطفى غنيم)- حدود النمو: تقرير لمشروع نادى روما عن المأزق الذى تواجهه البشرية- دار المعارف: القاهرة 1976.

- ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر في عام **1989** في احد البحوث المعدة من قبل مركز لندن للإقتصاد البيئي (**LEEC**) تحت عنوان"مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (**Blueprint for a Green Economy**)[1]والذي يعرف بتقرير بيرس والذي ربط بين مفهوم الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وفهمها . قدم هذا التقرير تعريف الاقتصاد الأخضر علي أنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية ولم يقدمه علي انه مفهوم جديد أو يختلف عن التنمية المستدامة. وقد ركز هذا التقرير علي السياسات العامة وترجمة الرؤى الأكاديمية للقضايا الناشئة في الإقتصاد البيئي بطريقة مبسطة وأعطي توصيات عملية .كما ركز التقرير علي دمج البيئة في القرارات الاقتصادية والذي يحتاج إلي تحديد القيم الاقتصادية التي يجب إن تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لسياسات الاقتصادية . تناول هذا التقرير محاولة لتقدير التكاليف البيئية بشكل دقيق مع مراعاة أن ذلك غير ممكن ولكن من اجل إيضاح أن قيمة الخدمات البيئية ليست مجانية مما يفرض ضرورة التفكير بطريقة عقلانية حول المكاسب والخسائر المعنية. والهدف الأساسي من وضع تصور للتكاليف البيئية هو عدم مقايضة المكاسب المالية في مقابل الخسائر في رأس المال الطبيعي[2]. ومن ناحية أخري يقدم الكتاب شرح سياسة بيئية فعالة على الصعيد الوطني (على المستوى العالمي في الأجزاء التكميلية للكتاب[3])لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد الوطني.
- ظهرت دراسة اخري سنه **1991** بعنوان الاقتصاد الأخضر (**Economy The Green**)[4] قدمت إطارا أوسع للربط بين التنمية والبيئة.كما وصفة هانز اوبشور[5] [5]بأنه كتاب عن الاقتصاد البيئي، والاستدامة، وتداعياتها السياسية والمؤسسية. وتبحث هذه الدراسة في المجالات البيئة، والاقتصاد والسياسة البيئية والسياسة الاقتصادية. وكتب مايكل جيكوب هذه الدراسة من وجهة النظر التي وصفها علي أنها الالتزام بالحفاظ على البيئة. نظرت هذه الدراسة إلي الاقتصاد الأخضر من خلال العلاقة بين البيئة والاقتصاد ولم يكن الهدف من الدراسة تقديم منهج أكاديمي إنما التوصل الي برهان للعناصر الأساسية من العلاقة بين البيئة والاقتصاد من جانب المؤيدين وأيضا من جانب المعارضين. وأيضا قدمت تلك الدراسة الإقتصاد الأخضر علي انه وسيلة أو أداة إلي تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد ومؤشراته.وقد تناول الكاتب الموضوعات الآتية ذات الصلة :

أ– قوى السوق كسبب للتدهور البيئي ومن ناحية أخري كقوة دافعة لتحقيق الاستدامة.

ب– نطاق ومجال التقييم الإقتصادي للتغير البيئي من منظور أوسع من الأجيال الحالية مع مراعاة الفروق في الدخل في التقييم .

---

[1]D. Pearce and others (1989).*Blueprint for a Green Economy*, Earthscan Publications Ltd. London,

[2] Cambridge (2010)Blueprint 1: For a Green Economy. Cambridge Programme for Sustainability Leadership's review (http://www.goodreads.com/review/show/136120817)

[3]Blueprint 2: greening the world economy & Blueprint 3:measuring sustainable development

[4]M. Jacobs, (1991)*The Green Economy*. Pluto Press, London.

5Hans Opschoor (1995). Book review. Ecological Economics, vol. 12, issue 3, pages 256-256

ج– قوة وضعف الاستدامة وقضايا القيمة الحقيقة وعدم اليقين .

د–عدم النمو(zero growth) والاستدامة ودور الأدوات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي الأخضر او المؤشرات البيئية المادية .

هـ–تحليل التكاليف والمنافع .

و–الرفاهة ونوعية الحياة في مقابل الإنتاج أو المتغيرات المتصلة بالدخل.

- ولكن لم يحصل مفهوم الاقتصاد الاخضر علي الإهتمام الدولي اللازم , طبقا لما ذكر في وثيقة الإقتصاد الاخصر المقدمة من قبل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ولذلك اختفي المفهوم لفترة حتى ظهر مرة اخري في عام **2008** وهو عام الأزمة المالية العالمية والتي اثرت علي مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة مما وجه نظر الدول الي أهمية إعاده النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية وخاصة مع استشعار المخاطر التي قد تنتج عن تغيُّر المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام وفي هذا الإطار ظهر مرة أخري مفهوم الاقتصاد الأخضر حيث أطلقت منظمة الامم المتحدة مبادرة الاقتصاد الاخضر ضمن مجموعة مبادرات تسعي لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة والتي أهمها[1]:

أ– الأزمةُ المالية: تُعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام **2008/2007** أسوأ أزمة مالية منذ "الكساد الكبير"، حيث أسفرت عن فقدانِ العديدِ من فرص العمل والدخل في مُختلف القطاعات الاقْتِصَادية، وقد انعكست الآثارُ المُتَرَتِّبَة على الأزمة المالية على الأوضاع الاقْتِصَادية والمعيشيَّة في مُختلف أنحاء العالم؛ إذْ نتج عنها ديونٌ مُتزايدة على الحكومات، وضغوطٌ على الصناديق السيادية (**Sovereign Wealth Funds (SWF**) وانخفاض السيولة المُتاحة للاستثمار.

ب– الأزمةُ الغذائيَّة: ازدادت حدةُ الأزمة الغذائيَّة خلال العامين **2008** و **2009** بسبب زيادة أسعار السلع الغذائيَّة الأساسيَّة التي يعزى سببها جزئيًا إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسُّع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن ارتفاع مُعَدَّلات البطالة، ونتيجة لذلك ارتفع عددُ الأشخاص المُعَرَّضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

ت– أزمةُ المناخ: برزت أزمة تغيُّر المناخ كأولوية عالميَّة تتطلَّب تضافر الجهود اللازمة لمُواجهة التغيُّرات الحادة في المناخ– والتي ازدادت مُعدلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة– والتكيُّف معها والتخفيف من آثارِها.

[1] موقع جريدة "البيئة الان" علي شبكة الانترنت http://www.ennow.net/

في تلك الفترة توجهت العديد من الدول الي اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتصدي لتلك الازمات في حين قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور مفيد في حذب الإهتمام مجدّداً بالاقتصاد الأخضر من خلال ترويجه لما اصطُلح على تسميته "الصفقة الخضراء العالمية الجديدة". لوضع تصور لإجراءات التصدي للأزمة المالية وطرق إنعاش الاقتصاد ولكن في إطار استدامة البيئة . وكلل هذا الجهد بالنجاح ومن ثم أطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام 2008 بهدف وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامةً.

ايدت تلك المبادرة الإنفاق العام وحث برنامج الامم المتحدة للبيئة على النمو الأخضر الذي يراعي الاحتياجات البيئية وقد تضمن الإصدار الجديد للمؤسسة مايشير الى أن بعض الانفاق اللازم لإنعاش الاقتصاد يجب أن يتضمن استثمارات بيئية وخلق وظائف كثيرة تقوم على مراعاة البيئة. وقد كان استجابة الحكومات لذلك أسرع كثيرا وأكثر جذرية في ظل الازمة مما يعكس الاهتمام المتساوي بمعالجة آثار الأزمة المالية ومعالجة القضايا البيئية . وقد اقترحت تلك المبادرة ان تتركز الحوافز المالية علي قطاعات محددة والتي من شأنها الحفاظ علي البيئة مثل المباني الموفرة للطاقة والاستثمارات في مجال النقل المستدام والطاقة المتجددة. وأشارت الي ان علي الدول النامية ان تحدد أولويات الاستثمار لزيادة الإنتاجية الزراعية وإدارة المياه العذبة والصرف الصحي لما لهذه القطاعات من عائد اجتماعي واضح [1].

كما اوصت ايضا باتخاذ الاجراءات اللازمة لإصلاح السياسات المحلية للحد بشكل كبير من الإعانات الضارة(على سبيل المثال: الوقود الأحفوري)، وبدلا من ذلك وضع الحوافز الايجابية والضرائب المناسبة التي من شأنها التشجيع علي إقتصاد أكثر اخضرارا. هذا بالإضافة الي معالجة بعض القضايا المشتركةفي استخدام الأراضي والسياسات الحضرية والإدارة المتكاملة للمياه العذبة.ويجب ان تستند هذه الاصلاحات في السياسات المحلية على الرصد الفعال وإدماج مبادئ المحاسبة البيئية.

- **هناك تعريف للاقتصاد الأخضر بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على النظام الإيكولوجى مثل التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف «بالاقتصاد الأسود» والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. ، هذا عدا**

1UNEP.(2009)Global green new deal. policy brief. Published by the United Nations Environment Programme as part of its Green Economy Initiative in collaboration with a wide range of international partners and experts.

أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في إيجاد ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي[1].

- **ويعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأنه إقتصاد يعتمد على التنمية الخضراء يقوم على أساس احترام البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية , فهو يستخدم الموارد والطاقات استخداماً أمثل، إذ إنه لا ينتج بشكل جائر وإنما بشكل يوائم البيئة ويحافظ عليها, دون أي مساهمة في حدوث انبعاثات تؤثر سلبا على البيئة والإنسان , وتعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة.ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل طريقا نحو التنمية المستدامة.**

- **يعرف برنامج الأمم المتحدة فى جهوده التى بدأت فى 2010 الاقتصاد الأخضر بكونه:**

– الاقتصاد الذى ينتج عنه تحسن فى رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية.

– الاقتصاد الذى يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد.حيث لم يعد الإنتاج فى عالم اليوم، كم ينتج بل أصبح كيف ننتج وبأى موارد وانعكاسات بيئية.

- ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة[2].

- **الإقتصاد الأخضر" هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسّن رفاه البشر، ولا يعرّض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة[3].وبناء على هذا التعريف فإن الاقتصاد الأخضر ينطوي على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات. وتتيح هذه الاستثمارات، العمومية منها والخاصة، الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لإعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة. وسوف تفضي عملية إعادة رسم الملامح هذه إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء**

---

[1] البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت "بيئتنا" علي شبكة الانترنت http://beatona.net

[2] برنـامج الأمـم المتحـدة للبيئـة ، (2011)، " نحـو اقتصـاد أخضـر مسـارات الـى التنميـة المسـتدامة والقضـاء علـى الفقـر مرجـع لواضعى السياسات".

[3] موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة علي شبكة الانترنت www.unep.org

واللائقة، وانخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- **التعريف البسيط للإقتصاد الأخضر "هو الإقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية (الاحتواء الاجتماعي). كما أن النمو في الدخل والتوظف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، تدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لايتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك."**
- **وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها 64/236 المؤرخ 24 ديسمبر 2009، أن تنظم في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يركز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.**
- **يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر يتكون من[1]:**

1- فرص خضراء جديدة : **بمعنى توفير فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة يتم من خلالها:**

* **تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.**
* **إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.**
* **دعم الابداع، البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.**
* **تشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.**

ويحقق ذلك العديد من الفوائد منها : تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون, مجالات جديدة للنمو الاقتصادي, فرص عمل جديدة, مصادر جديدة للدخل, وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

2- جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة: **بمعنى تخضير الأنشطة الإقتصادية القائمة من خلال:**

* **تعزيز النقل المستدام.**

[1] موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة علي شبكة الانترنت www.unep.org